

رواقه ROWAQ

ميسالون MAYSALOON

ديساوتك

Intellectual and Political Studies

دراسات فكرية سياسية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

الربيع العربي بعد عشر سنوات المسارات والحصائل والآفاق (الجزء الأول)

العدد الثاني - أيار / مايو 2021

حوارات مع:
بهي الدين حسن، عبد الحسين شعبان، إشراف المقطري

أوراق جلسات (رواق ميسالون) الحوارية حول الربيع العربي

ملف خاص؛ تجارب نسوية خلال الربيع العربي

في هذا العدد



أوراق جلسات (رواق ميسلون) الحوارية

الربيع العربي بعد عشر سنوات؛
المسارات والحصائل والآفاق



Inana Barakat, Mixed media Acrylic on canvas, 33x24 cm, 2016

أوراق جلسات (رواق ميسلون) الحوارية حول ملف الربيع العربي (الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق)

عقدت هيئة تحرير مجلة (رواق ميسلون) عددًا من الجلسات الحوارية خلال المدة بين 5 و15 نيسان/ أبريل 2021، انطلاقًا من ورقة خلفية أعدتها هيئة التحرير بعنوان «الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق». وشارك في هذه الجلسات عدد من المثقفين والباحثين والسياسيين في المنطقة العربية، قدّموا خلالها أوراقًا بحثية نوقشت أغلبيتها خلال الجلسات، وأُرسل بعضها الآخر إلى المجلة من خارج الجلسات لنشرها ضمن أوراق ملف الربيع العربي.

تنشر هيئة التحرير في هذا العدد من المجلة بعض هذه الأوراق، وستنشر بعضها الآخر في العدد الثالث من المجلة الذي يحمل عنوان الملف نفسه.

برنامج الجلسات الحوارية خلال المدة من 5 إلى 10 نيسان/ أبريل 2021، حول ملف: الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق

الرقم	المتحدّث الرئيس	الدولة	تاريخ الجلسة	التوقيت (غرينتش)	موضوع الجلسة	مدير الجلسة
1	ناصر الدين باقي	الجزائر	5 نيسان/ أبريل	5	مفردات حراك الجزائر؛ صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية	يوسف فخر الدين
2	عبد الحسين شعبان	العراق	5 نيسان/ أبريل	7	إعادة قراءة فكرية للربيع العربي بعد 10 سنوات على اندلاعه	حازم نهار
3	عمر التاور	المغرب	6 نيسان/ أبريل	5	الثقافة السائدة ودورها في مآلات الربيع العربي	نور حريبي
4	أحمد الحاقبي	المغرب	6 نيسان/ أبريل	7	الربيع العربي؛ ثورة اجتماعية في عقدها الأول	راتب شعبو
5	سمير ساسي	تونس	7 نيسان/ أبريل	5	الربيع العربي والفشل؛ أسئلة المصطلح	مازن الرفاعي
6	أنور جمعاوي	تونس	7 نيسان/ أبريل	7	الموجة الثانية من الربيع العربي؛ علامات فارقة	عبد المجيد عقيل
7	منصور أبو كريم	فلسطين	8 نيسان/ أبريل	5	الطائفية والتطرف ما بعد الربيع العربي؛ الأسباب والمسارات والمآلات	راتب شعبو
8	جلبير الأشقر	لبنان	8 نيسان/ أبريل	7	العقد الأول من السيرة الثورية العربية	نور حريبي
9	جمال نصار	مصر	10 نيسان/ أبريل	5	عشر سنوات على ثورة يناير المصرية؛ المآلات والأسئلة الحرجة	خليل الحسين

10	مهند عبد الحميد	فلسطين	11 نيسان/ أبريل	5	الاستجابة الفلسطينية السلبية في الربيع العربي	يوسف فخر الدين
11	ريم تركماني	سورية	11 نيسان/ أبريل	7	الربيع العربي والدستور	عبد المجيد عقيل
12	محمد العمار	سورية	12 نيسان/ أبريل	5	الربيع العربي: آمال وتحديات	مازن الرفاعي
13	بسمة قزمانبي	سورية	12 نيسان/ أبريل	7	دور المؤسسات العسكرية والأمنية في دول الثورات العربية بين النهج السلمي والنزاع المسلح	ألان خضركي
14	إشراق المقطري	اليمن	13 نيسان/ أبريل	5	نجاحات وإخفاقات الربيع اليمني	نور حريري
15	أبو بكر عبد البرازق	السودان	14 نيسان/ أبريل	5	دور المرأة في الربيع العربي وامتداداته: دور المرأة السودانية في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018	هنادي زحلو
16	ساطع نور الدين	لبنان	14 نيسان/ أبريل	7	الربيع العربي: إضاءة على التجريبتين اللبنانية والسورية	يوسف فخر الدين
17	عبد الباسط سيدا	سورية	15 نيسان/ أبريل	5	القراءات الخاطئة والإخفاق في طمأنة السوريين	ولاء عواد
18	حازم نهار	سورية	15 نيسان/ أبريل	7	الثورات في ميزان المراحل الانتقالية عبر التاريخ	فؤاد القطريب

التنظيم والإدارة التقنية للجلسات الحوارية: آلان خضركي، شادي الشحادة

ناشط سوري في الحيزين المدني والثقافي، من مواليد 1979، ويقدم في فرنسا. يحمل شهادة جامعية في التجارة والاقتصاد - اختصاص بنوك ومصارف، ولديه خبرة إدارية ومصرفية مدة 15 عامًا.



ألان خضركي

ناشط سياسي ومدني سوري، إجازة في القانون من جامعة دمشق، دبلوم في حوار الحضارات، دبلوم في الأدب الفرنسي. يعمل كمسؤول ربط وشراكات في منظمة غير ربحية في جنيف، مؤسس منظمة «زيتون» التي تعمل على التوعية المجتمعية لمجتمع اللاجئين في القاهرة، عضو في مجلس إدارة منظمة «سلمى» لدعم اللاجئين في سويسرا.



شادي الشحادة

المشاركون في الجلسات والأوراق الحوارية



سمير ساسي



أحمد الحاقبي



عمر التاور



عبد الحسين شعبان



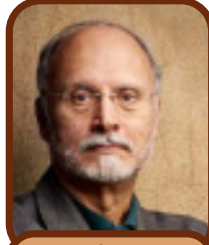
ناصر الدين باقي



أبو بكر عبدالرازق



جمال نصار



جليل الأشقر



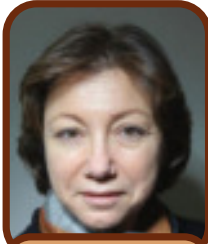
منصور أبو كريم



أنور جمعاوي



إشراق المقطري



بسمة قضماني



محمد العمار



ريم تركماني



مهند عبد الحميد



نوال الراضي



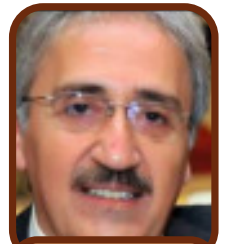
ليث الشبيلات



حازم نهار



عبدالباسط سيدا



ساطع نور الدين

مفرزات حراك الجزائر؛ صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية

ناصرالدين باقي

تاريخ وصول المادة: 5 نيسان/ أبريل 2021

أستاذ مساعد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة «طاهري محمد» بشار، عضو باحث في مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر بجامعة الجزائر3، عضو في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية - بيروت - لبنان، عضو الشبكة العربية للعلوم السياسية وعضو في المعهد العربي للتجديد - إسبانيا- وعضو الرابطة الدولية للباحث العلمي وعضو في اتحاد الشباب العربي. له كتابان هما كتاب «النخبة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر»، وكتاب «دور النخب المثقفة في مستقبل الوحدة العربية»، وسبعة مؤلفات جماعية، وعدة مقالات منشورة في مجلات علمية محكمة، وعدة مشاركات في مؤتمرات دولية.



ناصرالدين باقي

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي . الدولة العميقة . الجزائر . الكيان الموزاي . بوتفليقة

ملخص

يطرح كثير من المنظرين فكرة دور الدولة العميقة الإيجابي وحتمية وجودها للحفاظ على الدولة من الانهيار، لكن الشواهد في التاريخ الحديث والمعاصر فندت هذه الفرضية، وخلصت إلى نتيجة مفادها «تحول الدولة العميقة إلى كيان موازٍ» بسبب الثورات الشعبية، وخوف عناصر الدولة العميقة من المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وفقدان السيطرة على السلطة، وبالتالي فقدان المصالح، فقد يتجاوز الكيان الموازي منطق المؤسسات، وقد يعمل بأدوات «غير دستورية»، وغير مقيّدة بنص أو مؤسسات، ولا يحكمه منطق، بل من خلال آليات وأدوات غير مرئية، ومن خلال مخطط مدروس هدفه الوحيد تفكيك الدولة وإسقاط مؤسساتها، وفي الحالة الجزائرية طفت على السطح عناصر الدولة العميقة من خلال حراك 22 شباط/ فبراير 2019 الذي ألهم العالم بسلميته، وقام نتيجة تغول السلطة الحاكمة آنذاك التي استغلت لسنوات طويلة مرض الرئيس «عبدالعزیز بوتفليقة» وتواريه عن الأنظار، للتحكم في مقاليد الحكم، وتدخل البلاد في دوامة من الأزمات السياسية والاقتصادية تحملها المواطن البسيط على الرغم من سياسة شراء السلم الاجتماعي التي لم تفلح أخيراً.

مقدمة

لطالما شهدت الجزائر منذ استقلالها صراعاً وصف بصراع الأجنحة، لُخص في العلاقات المدنية العسكرية، لكن بعد تأجج الحراك ظهر صراع جديد هو صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع على مطالب الحراك المشروعة، والقضاء بصفة نهائية على الدولة العميقة المُسيّرة، هذا الصراع أفرز نخباً تؤمن ببناء دولة جديدة بانتقال سلس للسلطة وعبر إحراق البناء التقليدي لمراحل بناء الدولة والمرور مباشرة إلى عملية الترسخ الديمقراطي باعتماد المؤسسات القائمة، فما انعكاسات صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية على مسار حراك الجزائر؟

من خلال الإشكالية المحورية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما هي آليات حفاظ الدولة العميقة على بقائها واستمرارها؟

2 - ما هي أسباب حراك الجزائر؟

3 - ما هي مميزات حراك الجزائر وآثاره في بقايا النخبة الوطنية؟

من خلال الإشكالية المحورية والأسئلة الفرعية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول تحولات الدولة العميقة في الجزائر، فيما يتناول المحور الثاني أسباب حراك الجزائر، أما المحور الثالث فيبحث في انعكاسات صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية على مسار ومستقبل حراك الجزائر.

المحور الأول تحولات الدولة العميقة في الجزائر

يطرح كثير من المنظرين فكرة دور الدولة العميقة الإيجابي وحتمية وجودها للحفاظ على الدولة من الانهيار، لكن الشواهد في التاريخ الحديث والمعاصر فندت هذه الفرضية وخلصت إلى نتيجة مفادها «تحول الدولة العميقة إلى كيان موازٍ» بسبب الثورات الشعبية، وخوف عناصر الدولة العميقة من المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وفقدان السيطرة على السلطة، وبالتالي فقدان المصالح، فالتحول إلى كيان موازٍ هو الطريقة المثلى والمتوقعة في حالة الانهيار، باختصار «الكيان الموازي» قد يتجاوز منطق المؤسسات، وقد يعمل بأدوات «غير دستورية»، وغير مقيدة بنص أو مؤسسات، ولا يحكمه منطق، بل من خلال آليات وأدوات غير مرئية ومن خلال مخطط مدروس هدفه الوحيد تفكيك الدولة وإسقاط مؤسساتها⁽¹⁾، فالكيان الموازي من هذا المنظور يهدف إلى الاستلاء على السلطة أو إعادة ترتيب نفسه داخلها، وهو ما حدث في الجزائر بتبني النخبة الحاكمة آليات وأساليب تتيح السيطرة على السلطة كلياً من خلال تفكيك الدولة العميقة القديمة، وإنتاج كيان موازٍ يعيد تشكيل دولة عميقة جديدة.

ومن هذا المنطلق عملت السلطة السابقة على ما يلي:

(1) نبيل العتوم، الصراع بين الكيان الموازي والدولة العميقة في الأردن، مجلة سواف، 16/01/2019.

- تفكيك أجنحة الدولة العميقة السابقة بعزل كثير من الشخصيات في مقدمتهم الجنرال محمد مدين رئيس دائرة الاستعلامات العامة DRS ثم استبدال دائرة الاستعلامات (DRS) بجهاز جديد أطلق عليه تسمية: «مديرية المصالح الأمنية»، حيث يتشكل من ثلاث مديريات: مديرية الأمن الداخلي، ومديرية الأمن الخارجي، والمديرية التقنية أو الفنية، حيث تم إلحاق هذا الجهاز مباشرة برئاسة الجمهورية سنة 2015.
- استرضاء المعارضة وجعلها شكلية كرتونية.
- إقصاء وإبعاد النخب الوطنية من شخصيات مهمة لها تاريخ مشرف في كل الأزمان التي مرت بها الجزائر.
- إقالة وإحالة عسكريين شرفاء عديدين على التقاعد.
- تمكين رجال المال والأعمال من المساهمة في اتخاذ القرار السياسي، أي تحويلها إلى قوى غير دستورية أو أوليغارشية بالمفهوم النظري.

المحور الثاني حراك الجزائر: التأخر وأسباب قيامه

عرفت الدول العربية منذ 2011 ثورات عربية اتسمت بالهدوء والعنف بحسب كل نظام وبحسب التصعيد الشعبي، وهذه الثورات لم تكن الجزائر بمنأى عنها فعلى الرغم من تأخرها إلا أنها كانت قد ظهرت فيها قبل ذلك، لكن السياسات الترقيعية وأساليب النظام في احتواء المعارضة واسترضاء الطبقات الشعبية خفف من وطأة الحركات الاحتجاجية، وحال ذلك دون أن تتحول إلى ثورة على غرار ما حدث في بعض الدول العربية.

* لماذا لم تتحول الاحتجاجات في الجزائر إلى ثورة شعبية؟

على الرغم من أن الاحتجاجات في الجزائر تزامنت كلياً مع الأحداث في كل من تونس ومصر إلا أنها لم تأخذ المنحنى التصاعدي نفسه الذي حدث في كلا البلدين، على الرغم من أن الشارع الجزائري انتفض ضد النظام السياسي للأسباب نفسها وهي أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى؛ ولعل أهم الأسباب التي حالت دون تحول الاحتجاجات في الجزائر إلى ثورة شعبية نختصرها فيما يلي: غياب التنظيم، ويكمن في عدم احتضان أي قوى سياسية لهذه الاحتجاجات، ما قوض دخول قيادات ذات مطالب منظمة لها أهداف معينة.

الدخول الضعيف والمتأخر للطبقة الوسطى سهل من عملية احتضان الدولة للمطالب الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع.

احتواء الدولة للطبقة السياسية من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني عبر آليات الاحتضان المختلفة.

اختلاف المطالب لدى المحتجين على عكس الاحتجاجات في كل من «تونس» و «مصر» التي تحولت إلى ثورة شعبية عبر توحيد المطالب والشعارات فمن شعار «الشعب يريد» إلى شعار «ارحل».

- سياسة الترهيب التي اعتمدها النظام عبر استذكار المأساة الوطنية.

- سياسة شراء السلم الاجتماعي التي انتهجتها الدولة عبر تسخيرها لعائدات الربيع.

عرفت الجزائر منذ 22 شباط/ فبراير 2019 حراكًا شعبيًا قام بسبب إعادة ترشيح عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة خامسة على الرغم من مرضه الذي ألزمه الكرسي المتحرك وأجبره على التواري عن الخطابات والأنظار منذ 2013، فقد عد الشعب خطوة إعادة ترشيحه بمنزلة الإهانة لهذا للجزائر، وترسيخًا لعقم الشعب والنخب بطرح بديل يقود البلاد في المستقبل؛ كما مثل هذا الحراك ضربة قاضية للنظام الذي طالما راهن على ورقة الانفلات الأمني والعودة إلى سنوات الدم، مدعمًا طرحه بحجج مآلات الثورات العربية ولا سيما ما يحدث في كل من سورية واليمن وليبيا، أما بالنسبة إلى الشعب الجزائري فمجرد الخروج والتظاهر هو انتصار في حد ذاته وكسرًا لهاجس الخوف الذي أظلمت به السلطة الشعب لسنوات عديدة.

بعد ضغط شعبي كبير عدل بوتفليقة عن الترشح مقترحًا البقاء في السلطة لحين عقد ندوة وطنية تجمع الكل دون إقصاء، وتؤسس دستورًا جديدًا يقود المرحلة الانتقالية التي تكملت أخيرًا بتنظيم انتخابات في انتقال سلس للسلطة، لكن هذا الطرح قابله الشارع بالرفض مطالبًا إياه بالاستقالة وتطبيق المادة 102 من الدستور⁽²⁾ هذه المادة التي تشير إلى تولي رئيس مجلس الأمة الرئاسة بعد عزل الرئيس في حالة عجزه صحيًا أو استقالته أو وفاته.

استقال بوتفليقة في 2 نيسان/ أبريل 2019 بعد يوم واحد من بيان ناري من رئيس الأركان «الفريق قايد صالح» يطالب باحترام الإرادة الشعبية عبر تطبيق المادة 102، في مشهد يعبر عن انحياز المؤسسة العسكرية لصف المطالب الشعبية، لكن مرة أخرى يخرج الشعب إلى الشارع للتظاهر مطالبًا برحيل ما سموها العصاة التي حكمت البلاد، وصادرت قرارات الرئيس المريض منذ إصابته بجلطة دماغية سنة 2013، وتمثلت هذه العصاة إجمالاً في الحكومة ورئيسها «أحمد أويحيى» ومستشاري الرئيس وهما أخويه «السعيد» و «ناصر»، وثلة من رجال الأعمال الذين انتفعوا من فترة حكم بوتفليقة، كما شمل الخطاب الجماهيري رئيس مجلس الأمة الذي تولى رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت وهو السيد «عبدالقادر بن صالح» الذي مكث في رئاسة مجلس الأمة لأكثر من 17 عامًا، ويعد الذراع الأيمن للرئيس بوتفليقة ومرافقه.

«يتنحرف» هي الجملة التي يرددها المتظاهرون، وتعني على النظام أن يرحل بشكل كامل، هذا التمسك الجماهيري بمطالبه فتح نقاشات دستورية واسعة، فأصبح من الصعب إرضاء المطالب المتصاعدة في كل أسبوع، فالمادة 102 من الدستور التي خرج من أجلها المواطنون لتطبيقها خرجوا مجددًا لتجاوزها وتعطيل العمل بالدستور لأنه دستور على المقاس، جاء ليخدم بقاء النظام في الحكم، وما تولي رئيس مجلس الأمة قيادة المرحلة الانتقالية إلا محاولة لإعادة إنتاج النظام لنفسه، ومرة أخرى يتدخل الجيش لكن هذه المرة في صورة أخرى من خلال افتتاحية مجلة الجيش في

(2) المادة 102: تتيح هذه المادة من دستور الجزائر إجراءات عزل رئيس الجمهورية بسبب مرض أو عجز، وتنص على ما يلي: إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمع، يجتمع المجلس الدستوري وجوبًا وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع.

5 نيسان/ أبريل 2019، وبالخط العريض «الجيش لا يقبل أي حل خارج الدستور» أي إنه يقف مع تطبيق المادة 102 على الرغم من الرفض الجماهيري ويرى فيها الحل الأمثل والأسرع لتجاوز الفراغ الدستوري، وخوفًا من انحراف المسار السلمي للحراك الشعبي بتدخلات خارجية؛ هذا الطرح من المؤسسة العسكرية قسم الشارع إلى رأيين، متفق مع الطرح ومخالف له بحجة أن شخصية «القايد صالح» هي أيضًا مرفوضة، ويصفونه بأنه من ضمن العصاة.

ولعل ما تميز به الحراك في الجزائر عن غيره من الدول العربية التي شهدت حراكًا شعبيًا هو أنه:

- حراك دون محرك: أي إنه لم يطرح ممثلين عنه.
- حراك سلمي وحضاري حير العالم على الرغم من أن الفرد الجزائري معروف بمزاجيته، فلم ترق قطرة دم واحدة.
- حراك يأخذ ويطلب: فسقف المطالب يرتفع في كل أسبوع.
- حراك كما يبدو أنه ليس له حدود، ويسعى لتعطيل العمل بالدستور نهائيًا، ويطلب بمكافحة الفساد عبر فضحه للمتسببين فيه.
- حراك يعتمد بالاتفاق على المطالب عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبئة.
- ما ميز حراك الجزائر منذ بدايته هو سلميته وحضارته، فالملاحظ أنه على الرغم من تأزم الوضع إلا أنه لم ينعكس على الحياة الاجتماعية، فلا مؤسسات الدولة ولا مصالح المواطنين تم تعطيلها، ولم يشهد الحراك تصادمًا مع الشرطة، بل على العكس من ذلك، لذا يدخل حراك الجزائر فعليًا في ما يسمى بالربيع العربي لأنه استوفى كل المقاييس.

المحور الثالث: انعكاسات صراع الدولة العميقة وبقايا النخب الوطنية على مسار ومستقبل حراك الجزائر.

لعل النقطة التي فصلت الصراع وهي الجيش ودوره في كشف وإبعاد الدولة العميقة على الرغم من تجذرها في توجيه الحراك وقيادته لإعادة بعثها من جديد (السلطة كانت تحضر لاستخدام شخصيات وازنة وأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المتفعة ودعمها ماديًا لتوجيه الحراك)، ولعل سلسلة الاعتقالات التي طالت شخصيات سياسية ورجال أعمال كشفت حجم الفساد الذي خلفته هذه العصاة⁽³⁾.

فيما أرسلت المؤسسة العسكرية والأمنية في الجزائر رسالة واضحة المعالم إلى الشعب بأن إرادة الشعب خط أحمر وأن التعدي على الدستور غير مسموح به بتاتًا، لذلك التف الشعب حول جيشه، وقد تم إعادة الثقة فيه بعد مسألة من يقتل من؟ التي كانت مطروحة إبان العشرية السوداء. حتى تم

(3) عثمان لحياني، قائد الجيش الجزائري يصف مجموعة بونفليقة بـ«العصاة» ويستعجل تنحيه، جريدة العربي الجديد، العدد: 1674 السنة الخامسة، 2 أبريل 2019.

ترسيم 22 شباط / فبراير وهو بداية انطلاق حراك الجزائر عيدًا وطنيًا بشعار: «تلاحم الشعب مع جيشه» من النقاط المهمة أيضًا، تسيير النخب الوطنية من شخصيات مدنية وعسكرية لمرحلة الفراغ الدستوري ونجاحها في تنظيم انتخابات في وقت وجيز وتنصيب رئيس في الأجل المحددة.

بعد إصرار المؤسسة العسكرية على فرض الأمر الواقع واعتماد الدستور، انخفضت وتيرة الحراك وأضحى يحمل مطالب اجتماعية أكثر منها سياسية، بل انقسم الشارع والقوى السياسية إلى ثلاثة اتجاهات متصارعة كل منها يريد تمرير تصوره لمستقبل الجزائر، فالاتجاه الأول يرى الحل في انتقال سلس للسلطة لا يتأتى إلا عبر «انتخاب هيئة جماعية» لشخصيات وطنية، أما الاتجاه الثاني فيرى في إنشاء مجلس تأسيسي يعيد صياغة الدستور من شأنه بناء جمهورية جديدة، أما الاتجاه الثالث فيرى في الذهاب إلى عهدة انتقالية أي انتخاب رئيس جديد وفق الدستور الحالي ثم الاعتماد عليه في إجراء تعديلات دستورية تحقق مطالب الحراك، وهو ما حدث أخيرًا بانتخاب السيد عبدالمجيد تبون الرئيس الثامن للجمهورية الجزائرية في 12 كانون الأول / ديسمبر 2019 بنسبة 58.13 في المئة من أصوات الناخبين⁽⁴⁾، الرئيس «تبون» الذي وعد عبر برنامجه الانتخابي بالاستجابة لمطالب الحراك وإنصاف المظلومين من العصابة، حيث يعد نفسه من بين المظلومين بعد عزله سنة 2017 من رئاسة الوزراء بسبب انتقاده اختلاط المال بالسياسة.

كما أن جائحة كورونا وما نتج عنها من أخطار على المتجمهرين وسياسة الغلق المنتهجة من طرف دول العالم جميعها تقريبًا، أخدمت حراك الجزائر، وأضعفت من حظوظ التكتلات التي نشأت بعد تنصيب «تبون»، حيث عدته وجهًا قديمًا من أوجه النظام، وهو الذي شغل مناصب في حكومات عديدة منذ 1975، لذلك منحت جائحة كورونا الرئيس الجديد فرصة ذهبية، حيث عمد إلى:

تنظيم السلطة باستحداث وزارات عديدة لتدعيم البناء الديمقراطي ضمن مشروعه الذي سماه «الجزائر الجديدة»

تبني سياسة اجتماعية جديدة تخلف سياسة شراء السلم الاجتماعي، تعتمد تسليط الضوء على البنى التحتية في المناطق الهشة التي سماها بمناطق الظل.

استحداث مؤسسات تُعنى بالمجتمع المدني وإنشاء المجلس الأعلى للشباب.

تعديل الدستور وتميره للاستفتاء، حيث ركز على تولي رئيس الجمهورية لولايتين انتخابيتين فقط.

بعث المجلس الأعلى للسلم والأمن الذي يترأسه شخصيًا للوقوف على التطورات الإقليمية والدولية.

حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تكون يوم 12 حزيران / يونيو 2021.

(4) المجلس الدستوري، إعلان رقم 03 / إ.م.د / 19 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 16 كانون الأول / ديسمبر سنة 2019، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.

خاتمة

إن ما يمكن استنتاجه من كل هذا هو أن حراك الجزائر نجح بشكل كبير في تغيير صورة النظام السياسي بشكل سلس عبر القضاء، ولو بشكل جزئي، على عناصر الدولة العميقة، وشكل بحد ذاته جهازاً رقابياً لسير أعمال السلطة، كما أنه نجح في إخراج الشعب من حالة الخمول والاعتراب السياسي إلى حالة التنوير والتعبئة وغرس الثقافة السياسية التي كانت غائبة كلياً لسنوات طويلة، كما أنه شكل قطيعة جلية بين رهاب العودة لسنوات الدم، والمضي قدماً إلى بناء مستقبل الجزائر الجديدة بسواعد أبنائها.

الهوامش

1. نبيل العتوم، الصراع بين الكيان الموازي والدولة العميقة في الأردن، مجلة سواف، 16/01/2019.
2. المادة 102: تتيح هذه المادة من دستور الجزائر إجراءات عزل رئيس الجمهورية بسبب مرض أو عجز، وتنص على ما يلي: «إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع».
3. عثمان لحياني، قائد الجيش الجزائري يصف مجموعة بوتفليقة بـ «العصابة» ويستعجل تنحيه، جريدة العربي الجديد، العدد: 1674 السنة الخامسة، 2 نيسان/ أبريل 2019.
4. المجلس الدستوري، إعلان رقم 03/إ.م.د/ 19 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 16 ديسمبر سنة 2019، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.

المشاركون في هذا العدد



- | | | | | | |
|-----------------|-----|------------------|-----|---------------|-----|
| لمى قنوت | .37 | رسم حنا | .19 | إنانا بركات | .1 |
| ليث شبيلات | .38 | رمضان بن رمضان | .20 | إيمان أنجيلة | .2 |
| مازن الرفاعي | .39 | ريمون المعلولي | .21 | أحمد الحاقبي | .3 |
| منصور أبو كريم | .40 | سعاد خبية | .22 | أسامة هنيدي | .4 |
| منى الجراري | .41 | سعاد عباس | .23 | إشراق المقطري | .5 |
| منير شحود | .42 | سلمى عبد العزيز | .24 | آلان خضركي | .6 |
| مهند البعلي | .43 | سماح هدايا | .25 | أنور جمعاوي | .7 |
| ميسون شقير | .44 | سمير ساسي | .26 | أيوب أبو ديّة | .8 |
| ناصر الدين باقي | .45 | شادي شحادة | .27 | بهنان يامين | .9 |
| نصار يحيى | .46 | شوكت غرز الدين | .28 | بهي الدين حسن | .10 |
| نور حريزي | .47 | عبد الإله فرح | .29 | جمال الشوفي | .11 |
| هنداي زحوط | .48 | عبد الحسين شعبان | .30 | جمال سعيد | .12 |
| هوازن خداج | .49 | عماد العبار | .31 | جمال نصار | .13 |
| ورد العيسى | .50 | عمر التاور | .32 | جنى ناصر | .14 |
| ياسر خنجر | .51 | غدير ملكة | .33 | حازم نهار | .15 |
| يوسف فخر الدين | .52 | فاتن أبو فارس | .34 | خليل الحسين | .16 |
| | | فادي كحلوس | .35 | راتب شعبو | .17 |
| | | فاطمة لمححر | .36 | رنا حبوش | .18 |

